وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

آليات تطوير المراكز البحثية في العراق

الفهرس

الباب الاول: تفعيل مراكز الأبحاث في العراق في ضوء التجارب العالمية ٣

المحور الاول : مراكز التفكير *THINK TANKS* حول العالم ..... ٤ - ١١

المحور الثاني: آليات تطوير مراكز الأبحاث والبحث العلمي: "إسرائيل أنموذجاً" ..... ١٢ - ٢٧

المحور الثالث: المداخلات والتوصيات ..... ٢٨ - ٣٢

الباب الثاني: التحديات الشيعية والحاجة إلى مراكز الأبحاث والدراسات ٣٣

المحور الأول: التحديات الشيعية في مطلع القرن الحادي والعشرين ..... ٣٤ - ٤٠

المحور الثاني: ماهية مراكز الأبحاث والدراسات ..... ٤١ - ٤٩

المحور الثالث: التوصيات ٥٠

الباب الأول

تفعيل مراكز الأبحاث في العراق في ضوء التجارب العالمية*

ترأس جلسة الحلقة أ.م.د. خالد عليوي العرداوي/ مدير مركز الدراسات الاستراتيجية. وتم عرض ورقتين بحثيتين: حملت الأولى عنوان **(مراكز التفكير THINK TANKS حول العالم)**، للباحث د. حسين أحمد دخيل/ رئيس قسم الدراسات الدولية في المركز، فيما جاءت الورقة الثانية بعنوان **(آليات تطوير المراكز البحثية، إسرائيل أنموذجا)**، للباحث م. م. ميثاق مناحي العيساوي/ قسم الدراسات الدولية.

(*) وقائع الحلقة النقاشية التي نظمها قسم الدراسات الدولية في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء صباح يوم الأربعاء الموافق 11 أيار/مايو 2016.

المحور الأول : مراكز التفكير THINK TANKS حول العالم

بقلم: الدكتور حسين أحمد السرحان
رئيس قسم الدراسات الدولية/ مركز الدراسات الاستراتيجية

تمارس مراكز التفكير والتي يطلق عليها (Think Tanks) دوراً مهما في مناطق عدة حول العالم المتقدم والنامي. وهذا الدور يتضمن تقديم البادائل لمتخذ القرار في مجالات السياسة العامة الداخلية (الاقتصادية، التعليمية والتربوية، الصحية، والإسكانية، ... الخ)، والخارجية للبلاد. وتحتوي هذه المراكز أفرادا متخصصين (أكاديميين وخبراء في الجانب العملي) يقدمون أوراق سياسات لصناع القرار ويوفرون البدائل له في موضوع معين ليتسنى له اتخاذ القرار المناسب. كما تمارس دورها في التأثير على الرأي العام عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

ولأجل التعرض لهذا الموضوع وتغطيته بشكل عام لبلورة فكرة مختصرة عن هذه المراكز، حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نتناول جوانب عدة تخص مراكز التفكير بالاستفادة من التقرير العالمي لمراكز التفكير لعام ٢٠١٥ والصادر من جامعة بنسلفانيا.

أولاً: ماهية مراكز التفكير (Think Tanks)

مراكز التفكير THINK TANKS هي تلك المنظمات التي تعمل على بحث وتحليل السياسات العامة للدولة وتشارك في إعدادها، وتتولى المهام أدناه:

١- تنتج البحث والتحليل الموجه نحو السياسة العامة.

٢- وتقدم النصيحة فيما يخص القضايا الدولية والمحلية نحو السياسات.

٣- ومن ثم تمكين صانعي السياسات والجمهور على اتخاذ قرارات مستنيرة أو مدروسة بشأن السياسات العامة.

ومراكز التفكير قد تكون مؤسسات تابعة/مرتبطة بجهة ما وقد تكون مؤسسات مستقلة، ويتم هيكلتها على أنها هيئات دائمة وليس لجان خاصة.

وفـــي كثير من الاحيان تعمل مراكز التفكير كجســـر بين الاكاديمي وهيئـــات صناعة القرار وبين الدولة والمجتمع المدني وهي بذلك تخدم المصلحة العامة كصوت مستقل تترجم البحوث الاساسية والتطبيقية بلغة مفهومة وموثوق بها يمكن توصيلها إلى صانعي القرار والجمهور .

ثانيا : أصناف مراكز التفكير

في جهود معالجة المشاكل المفاهيمية حول مراكز التفكير وإنشاء تصنيف يأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات النسبية في الأنظمة السياسية والمجتمعات المدنية، تم وضع تصنيف فئات لمؤسسات التفكير. وقد تؤدي مراكـــز التفكير أدوارا عدة في المجتمعات المضيفة لها والتي تتواجد فيها. وفي الحقيقة هناك تباين واسع في العمل الذي تقوم به مراكز التفكير وإلى أي مدى يفعلون ذلك. وعلى مدى الســـنوات ٨٧ الماضية، فإن العديد من الأشكال التنظيمية المتميزة لمراكز التفكير انبثقت والتي تميز نفسها من حيث:

- أساليب عملها (their operating styles).
- أنماط التوظيف (patterns of recruitment).
- مواكبتها للمعايير الأكاديمية من حيث الموضوعية واستيفاء متطلبات البحث. (and aspirations to academic standards of objectivity and completeness in research)

في السياق العالمي، فإن معظم مؤسسات الفكر تصنف في الفئات المبينة أدناه:

١- مراكـــز مســـتقلة وذات حكم ذاتي في عملياتها: مراكز ذات اســـتقلال ملحوظ عن أي جماعة مصلحة أو جهة مانحة ومستقلة في عملياتها وممولة من قبل الحكومة.

٢- شـــبة مستقلة: مستقلة عن الحكومة لكنها مســـيطر عليها من قبل جماعة مصلحة أو جهـــة مانحة أو وكالة متعاقدة معها، والتي توفـــر أغلبية التمويل، ولها تأثير ملحوظ على عمليات المركز.

٣- مرتبطة بالحكومة: يكون المركز جزء من الهيكل الرسمي للحكومة.

٤- شبة حكومية: مراكز تموّل حصريا من قبل الحكومة عبر المنح والعقود إلا أنها ليست جزءا من الهيكل الرسمي للحكومة.

٥- مرتبطة بالجامعة: يكون مركز التفكير في الجامعة.

٦- مرتبطة بحزب سياسي: مرتبط رسميا بحزب سياسي.

٧- شـــركة لغرض الربح: يكون المركز هادف إلى الربح، تابع للشركة، أو ببساطة تعمل على أساس الربح.

ثالثاً : مراكز التفكير في أمريكا الشـــمالية وأوروبـــا (Think tanks in North America and Europe)

- هناك ١٩٣١ مركز تفكير في أميركا الشـــمالية (المكســـيك، كندا، والولايات المتحدة الأميركية)، ١٨٣٥ منها في الولايات المتحدة الأميركية.
- هناك ١٧٧٠ مركزا في أوروبا.
- ما يقارب من ٥٥٪ من كل مراكز التفكير في أميركا الشمالية وأوروبا.
- مايقارب من ٩٠,٥ ٪ أنشأت من عام ١٩٥١.
- عدد مراكز التفكير في الولايات المتحدة تضاعفت من عام ١٩٨٠.
- ٣١٪ من المراكز أنشأت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠.
- التوافق والتحديات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حول دولة الرفاهية ســـاهمت في نمو مراكز التفكير على يمين ويسار الفضاء السياسي.
- أغلب مراكز التفكير التي ظهرت إلى الوجود في الولايات المتحدة منذ عقد السبعينات من القرن الماضي تخصصت بوظيفية أو منطقة معينة.
- الربع الأول من مراكز التفكير في الولايات المتحدة (تقريبا ٤٠٠ مركز) يكون موقعها في واشنطن العاصمة.

- أكثر من نصف المراكز مرتبطة بالجامعات.

- انخفض معدل تأسيس مراكز التفكير خلال الـ (١٢) سنة الماضية في الولايات المتحدة وأوربا.

رابعاً: مراكز التفكير في آسيا، أميركا اللاتينية، أفريقيا، والشرق الأوسط

- تستمر دول آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط لترى توسعا في عدد ونوعية مراكز التفكير التي يتم تأسيسها.

- شهدت دول آسيا توسعا دراماتيكيا في مراكز التفكير من منتصف عقد ٢٠٠٠.

- العديد من المراكز في هذه المناطق تستمر بالاعتماد على التمويل الحكومي طالما تحصل على هدايا ومنح وعقود من المانحين الدوليين من القطاعين العام أو الخاص.

- المراكز المرتبطة بالجامعات وبالحكومات أو المراكز الممولة منهما بقيت أنموذجا مهيمنا في هذه المناطق.

- هنـــاك تنوع متزايد لمراكز التفكير في هذه المنطقة، وهي مراكز مســـتقلة أو مرتبطة بأحزاب، ومراكز بحوث لقطّاع الشـــركات والأعمال التجارية التي يتم أنشاؤها على نحو أكثر تواترا.

- في إطـــار الجهود لتنويع قاعدة التمويل، اســـتهدفت رجال الأعمـــال والأغنياء لدعم نشاطاتها وبرامجها الفعالة.

خامساً: توزيع وإعداد مراكز (Think Tanks)

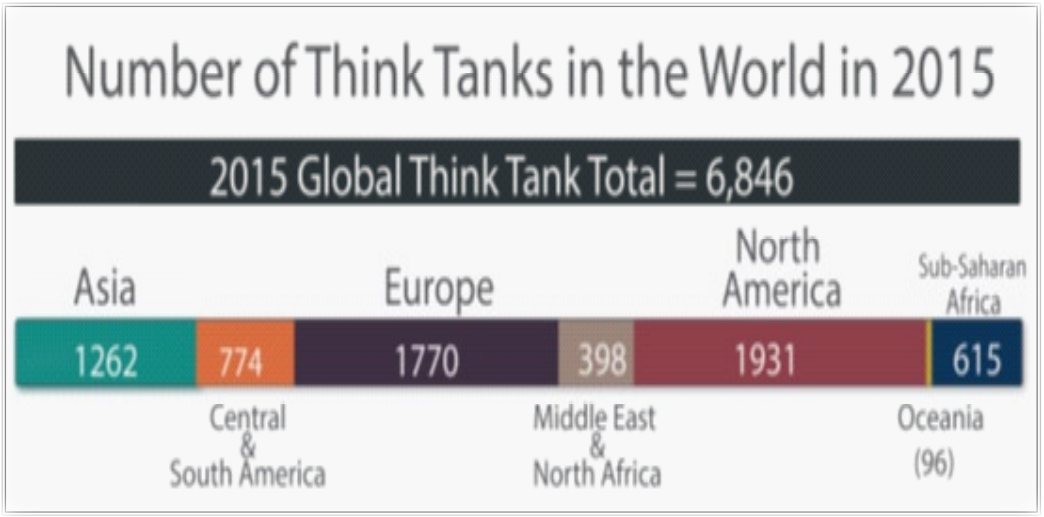

التوزيع الجغرافي لمراكز (Think Tanks) على المستوى العالمي

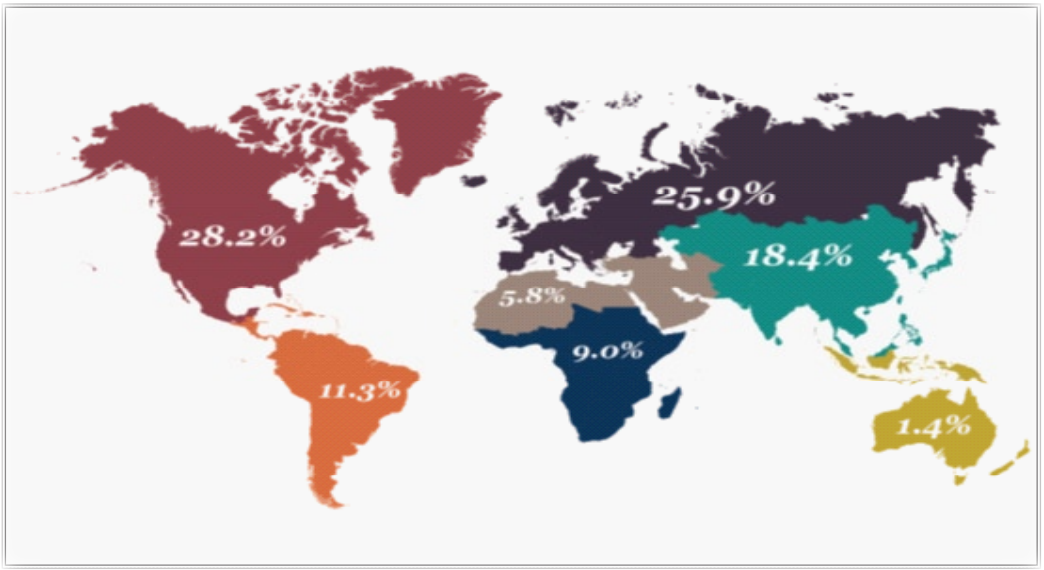

Countries with the Largest Number of Think Tanks

Rank	Country	Number of Think Tanks
1	United States	1835
2	China	435
3	United Kingdom	288
4	India	280
5	Germany	195
6	France	180
7	Argentina	138
8	Russia	122
9	Japan	109
10	Canada	99
11	Italy	97
12	Brazil	89
13	South Africa	86
14	Sweden	77
15	Switzerland	73
16	Australia	63
17	Mexico	61
18	Iran	59
19	Bolivia	59
20	Israel	58
21	Netherlands	58
22	Spain	55
23	Romania	54
24	Kenya	53
25	Belgium	53

سادساً: أسباب نمو مراكز (Think Tanks) في القرنين العشرين والحادي والعشرين

- الثورة المعلوماتية والتكنولوجية.
- نهاية الاحتكار الحكومي للمعلومات.
- التزايد المعقد والطبيعة التقنية للمشاكل السياسية.
- الحجم المتزايد للحكومات.
- أزمة الثقة في الحكومات والمسؤولين المنتخبين.
- العولمة وتطور الدول والفاعلين من غير الدول.
- الحاجة إلى معلومات موجزة وفي الوقت المناسب وتحليلها «تكون بالشكل المناسب، في اليد اليمنى، في الوقت المناسب».

سابعاً: لماذا مراكز (Think Tanks)

مراكز التفكير أو خزائن الفكر هي ظاهرة عالمية؛ لأنها تلعب دورا حاسما لمصلحة الحكومات والمجتمعات المدنية حول العالم عبر نشاطها كجسر بين المعرفة (أكاديمي) والسلطة (السياسيين وصانعي القرار).

الحكومات وصناع القرار - في جميع أنحاء العالم المتقدمة منها والنامية - يواجهون مشاكل مشتركة في جلب الخبرة المعرفية للتأثير في عملية صنع القرار الحكومي. ويحتاج صناع القرار معلومات مفهومة وموثوقا بها ويمكن الوصول إليها، ومفيدة حول المجتمعات التي يحكمونها. كذلك هم يحتاجون معرفة كيف تعمل السياسات الحالية، وكذلك مجموعة من البدائل الممكنة والتكاليف والعواقب المحتملة لها. هذه الحاجة المتزايدة عززت نمو منظمات بحوث السياسة العامة المستقلة.

ثامناً : العوامل الخمسة لتطوير الممارسات الابتكارية

يسلط الأدب الحديث الضوء على العوامل الخمسة الآتية كمفتاح لتطوير الممارسات الابتكارية:

القيادة القادرة على التوجه نحو الابتكار:

تحتـــاج المنظمة إلى قيادة قوية لغرس وإدارة الثقافـــة التنظيمة الموجهة نحو الابتكار/الإبداع. وهذه القيـــادات بإمكانها أن تقود المنظمات إلى الأمام عبر التعليـــم، التدريب، نمذجة الأدوار وتخصيص المكافأة.

تمويل النفقات العامة: المنظمات التي تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية بتمويل ميزانياتة نشـــاطاتها لا تشـــعر بالاســـتقرار الكافي للقيام للقيام/للدخول بالمخاطر التي يتطلبها الابتكار. فوجود التمويل التشغيلي على المدى الطويل يوفر الاستقرار والمرونة اللازمة للابتكار.

وضوح واستراتيجية المهمّة: المهمّة الواضحة والتحفيزية ستساعد المركز على تحديد وتركيز دورها على تطوير وتبنّي الابتكار الذي سيدعم عمله.

التعاون /التشـــارك/ التشبيك: إنشـــاء شـــبكة من العملاء ونظرائهم المتابعين يسمح للمراكز باستغلال الموارد الموجودة لخلق قيمة مضافة/قيمة جديدة.

المرونة مع الموظفين والباحثين: كما إن الابتكار يمكن أن ينساب من الإدارة العليا، فإنه يمكن أن يتدفق من الموظفين أيضا. تحفيز الابتكار والســـماح بمرونة الموظفين/الباحثين في البحث يخلق توافقا ثقافيا أقوى حول الابتكار.

المحور الثاني: آليات تطوير مراكز الأبحاث والبحث العلمي: «إسرائيل أنموذجاً»*

بقلم: الأستاذ المساعد ميثاق مناحي العيساوي
باحث في قسم الدراسات الدولية/ مركز الدراسات الاستراتيجية

تلعب الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الإسرائيلية دوراً متميزاً في دفع عجلة التقدم العلمي، إذ إن البحث العلمي في إسـرائيل يعتمد على الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي التابعة لهـا، وتعد معدلات الإنفـاق الحكومي على البحوث داخل الجامعـات من أعلى المعدلات في العالم. وهناك أكثر من ٢٠ مركز دراسـات في إسـرائيل معترفا بها على أنها خزانات تفكير حقيقية، وتلعب دورا مهما في المشهد السياسي الإسرائيلي، حيث تركز في أبحاثها على القضايا الاستراتيجية مثل الأمن القومي، وقضايا التسوية السياسية، والقضايا المتعلقة بالسكان العرب، فضلاً عن القضايا الاجتماعية والسكانية.

(*) تم الإستعانة في هذا المحوربكتاب (مراكز البحث العلمي في إسرائيل: السياسات، الأهداف، التمويل)، للكاتب عدنان عبد الرحمن أبو عامر، ط١، مركز نماء للدراسات والبحوث، بيروت، ٢٠١٣.

اولاً: الاستراتيجية الإسرائيلية في البحث العلمي

كانت هناك وجهتا نظر متباينتان بشـــأن طبيعة الموقف من العلم والتوجهات الأساسية للجامعة العبرية. فهناك وجهة نظر «**زئيف جابوتنســكي**» زعيم الحركة التصحيحية، تتمثل في إنشاء جامعـــة مفتوحة كبيرة الأعداد؛ لتعويض الطلاب اليهـــود عما لحقهم من تمييز مُورس ضدهم شـــرق وغرب أوروبا. أمـــا وجهة النظر الأخرى لـ «**حاييم وايزمـــان**» التي تؤكد على تبني الأنموذج الألماني والطابع النخبوي للجامعة، وضرورة التركيز على البحث العلمي الأكاديمي والدراســـات العليا، وكان لانتصار آرائه العامل الحاسم في صياغة توجهات النظام الأكاديمي الإسرائيلي, واعتمدت توجهاته كاستراتيجية علمية موثقة، بوصفه عالماً كيمائياً مرموقاً. وعينت الحكومة الإســـرائيلية مجلساً للأبحاث العلمية والصناعية، مهمته الأساسية ربط الطاقة العلمية بالجهد الحربي، وشـــكل أنموذجاً أولياً للمعالجة الرســـمية لقضايا العلـــم والتكنولوجيا وغيرها الكثير مما بات وثيق الصلة بمراكز صنع القرار، ولاســـيما في المجالين الاقتصادي والأمني، فضلاً عن الجانب العسكري.

ثانياً: مستويات مراكز البحث العلمي في إسرائيل

١- **المســـتوى الإسرائيلي العام**: تشـــارك جميع المراكز البحثية في إصدار وبناء برامج تثقيفية للمواطن كلٌّ بحســـب اختصاصه، كالمؤتمرات والندوات والمساهمة في توسيع دائرة الثقافة من خلال المسرح والغناء والنشاطات الجماهيرية المختلفة.

٢- **المســـتوى الأكاديمي البحثي**: إن الباحثين في هذه المراكـــز ذوو كفاءات عالية جداً، ويتمتعون بشـــهرة عالمية؛ بسبب دراســـاتهم في الخارج، واستخدامهم لطرق البحث العلميـــة الخاضعة للمعايير العلمية المتخصصة، ومن هنـــا نلاحظ كثافة إصداراتهم، وتمثيلهم في جميع المحافل والمناسبات العلمية العالمية والمحلية.

٣- **مســـتوى صناع القرار**: وهنا تصقل خلاصة المستويين السابقين من الأبحاث لتعرض على شـــكل توصيات تقدم لصناع القرار وواضعي السياســـة على مختلف الوزارات ومؤسسات الإنتاج.

٤- **القطاع الجامعي**: تعد الجامعات الإســـرائيلية الإطار الأكثر اتساعاً في العملية البحثية،

إذ تتوفر لها الكفـــاءات والخبرات العلمية والظروف الأكاديمية، فضلاً عن الإمكانات المادية والمعنويـــة اللازمة لعمليتي التدريس والبحث، وتولي الجامعات اهتماماً كبيراً للعمل في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانون.

وهناك مراكز أبحاث خاصة بالأحزاب والحركات الإسرائيلية تزود قيادتها وكوادرها بتحليلات وتقارير داخلية وإقليمية ودولية، ومراكز أبحاث خاصة بالتجسس والتلصص على دول العالم، وأخرى خاصة بالطاقة النووية والأبحاث العســكرية. كما إن المؤسسة العسكرية تعتمد بشكل كبير جداً على نتائج الأبحاث والدراسات التي يقوم بها الباحثون في إسرائيل وخارجها، وتشكل مراكز الأبحاث قاعدة بيانات أساسية تعتمد عليها في إدارة الصراع في الشرق الأوسط.

ثالثاً: مميزات مراكز الأبحاث الإسرائيلية

تتميز مراكز الابحاث الاسرائيلية بـ:

١- الاعتماد في صقل وبناء برامجها على متخصصين ذوي كفاءات عالية من بين الباحثين الإسرائيليين في معظمها.

٢- آليات عملها تحمل وجوهاً من التفاسير، ولاسيما في المواد المنشورة.

٣- تعتيم مقصود حول مصادر التمويل لهذه المراكز المكلفة جداً.

تعد أنشــطة البحث العلمي التي تجــري في إطار المراكز والجامعات الإســرائيلية من أقوى الأنشطة البحثية في العالم لأسباب عدة، أهمها:

١- كثرة عدد الباحثين والمختصين.

٢- وفرة تكوين فرق بحثية متكاملة.

٣- انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالمجالات البحثية والتجارب العلمية.

رابعاً: محفزات البحث العلمي في إسرائيل:

١- توسيع هامش الحرية الأكاديمية الكافية للباحثين.

٢- التخلي - قدر الإمكان - عن مظاهر البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية.

٣- تراجع الفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي.

٤- الإسراع الدائم في عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إليها.

٥- إحداث حراك في مراكز البحوث الإسرائيلية، بحيث لا تبقى تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، ولاسيما في العلوم التكنولوجية.

٦- مواصلة التدريب المستمر للباحثين الجدد، وعدم تهميشهم، ومن ثم يتم تهجيرهم.

كما تؤشر المعطيات على أهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي في إسرائيل على اعتبار أنه كلما اتسعت الحريات العامة، وزادت الممارسات الديمقراطية، وقلت تدخلات الدولة في قضايا الجامعات، سيقربها من المشـــاركة في الشأن العام، ما سينتج عنه بالضرورة سعة أفق البحث العلمي، وزيادة مردوده وأدائه لمهامه ورسالته.

يتمحور التعاون في مجال البحث العلمي الإسرائيلي مع دول الخارج حول ثلاث محاور:

١- علاقات مهنية بين علماء ومؤسسات بحثية من دول مختلفة.

٢- تمويل البحوث في إسرائيل من خلال صناديق أبحاث في الخارج.

٣- علاقات علمية وتكنولوجية ضمن إطار اتفاقيات رسمية.

ولذلك فإن إســرائيل تشــترك في أغلب المؤتمرات العلمية ذات المســتوى الرفيع المنعقد في الخــارج، وجــاءت في المرتبة الثانية بعــد الولايات المتحدة في ترتيب الدول المشــاركة في المؤتمرات العلمية، ولعل المســتوى الرفيع للبحوث الإسرائيلية في الخارج هو ما أثار اهتمام صناديق البحوث في العالم، ودفعها للمساهمة بمسيرة البحث العلمي في إسرائيل.

خامساً: الإنفاق الإسرائيلي على البحث العلمي

إن إسرائيل تنفق نحو ٤,٧٪ من دخلها القومي في مجال البحث العلمي، بما يساوي إجمالي ما تنفقه الدول العربية مجتمعه، ولذلك يفكر معظم الشــباب الخريجين في الدول العربية بالهجرة للمناطق الأكثر اســتقبالاً لطاقات الشــباب كأمريكا وأوروبا، وتــدل الإحصاءات على أن من يهاجرون لتلك البلاد لاستكمال تعليمهم، يستقر منهم ٧٥٪ ولا يعودون.

١ - المخصصات المالية المجزية للبحث العلمي في إسرائيل

يعـود بروز الجامعات الإسـرائيلية في البحث العلمي إلى تخصيص ميزانية مسـتقلة ومشـجعة للبحوث العلمية، كما أن الحصول على منحة بحثية لا يسـتغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع الجهات المانحة. كما أنها لا تركز فقط على عملية التدريس، بل تمنح قسـطاً وافراً من تركيزها على البحوث العلمية لأسـباب عدة، وهي ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، علماً بـأن الإنفاق العالمي عام ١٩٩٠ بلغ ٤٥٠ مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، ولهذا فإن مخصصات البحث العلمي في إسرائيل تزداد عاماً بعد آخر، وتتضاعف كل ثلاث سنوات تقريباً، وتتجاوز نسبة مخصصات البحث العلمي في بعض السنوات ٤٪ من إجمالي الناتج القومي. كما تنفق إسـرائيل ما مقداره ٤,٧٪ من إنتاجها القومي على البحث العلمي, بما يمثل أعلى نسـبة إنفاق في العالـم، في الوقت الذي تنفق فيه الدول العربية مجتمعه ما مقداره ٠,٢٪ فقط من دخلها القومي على البحث العلمي.

٢- تمويل مراكز الأبحاث الإسرائيلية يتم عن طريق ثلاث جهات رئيسة:

١- الهبات والمنح والتبرعات من المؤسسات الخيرية والحكومية والأفراد.

٢- عوائد بيع الكتب والدراسات والأبحاث.

٣- التبرعات من الشركات الإسرائيلية والمؤسسات الاقتصادية.

من أسباب تزايد حجم الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل امتلاك أغلب المؤسسات العلمية والجامعات لأجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية للجهات المستفيدة. ويدل ذلك على قوة التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص، وحضور المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله لتحويل الناتج إلى مشروعات اقتصادية مربحة، فضلاً عن قوة القطاعات الاقتصادية المنتجة، واعتمادها على شراء المعرفة.

بات واضحاً أن دور مراكز البحث والدراسـات في «إسـرائيل» حيوي واستراتيجي، لدرجة أن الاعتمـاد عليها في السياسـة الخارجية والداخلية أصبح شـبه كلي، كمـا أن تعدد المنابر والاستراتيجيات التي تقوم عليها جعل منها موضع ثقة؛ لأن مثل تلك التعددية تضمن أن تعطي

آراءها طيفاً واســعاً من مكونات المجتمع، ولا تعكس رأي ثلة اســتأثرت بالرأي دون غيرها ممــن يجعل القرار أحادي التوجــه والاتجاه. وقد علم صانع القرار الإســرائيلي أن الأحداث والمستجدات التي تعصف بالمنطقة وســباق التسلح وبروز تهديدات جدية أمنية عليها، يوجب الاتجاه لما تسمية **«خزانات التفكير»** ومراكز البحث العلمي، وتفعيلها، والاستفادة من مخزونها العلمي والعملي، جنباً إلى جنب مع عقد التحالفات والاســتعدادات للأسوأ. في حين أن الاعتماد على خزانات التفكير ومراكز الدراســات الاســتراتيجية في العالم العربي متواضع جداً، بل يكون معدوماً، على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المؤهلين والمتخصصين إلا أنهم مبعثرون ومحبطون؛ لأن العجلة تدور دون أن يكون لهم رأي أو مشورة.

لا شــك أن الاســتعانة بمراكز الأبحاث تقف أمامها عوائق تنظيمية وسياسية وتمويلية، وربما قانونية تحتاج إلى حلول، بل إن عدم الوعي بأهمية مراكز خزانات التفكير وما تنتجه من فكر جمعي متخصص، ومن ثم مشــورة ناضجة، تعد من أكبر المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام إنشاء مخازن التفكير، والاعتماد عليها بالرأي والمشورة والاستراتيجيات المستقبلية التي تسبق الأحداث وتعد الحلول المرنة لكل الاحتمالات والسيناريوهات.

سادساً: حرية وأهمية مراكز الأبحاث في إسرائيل

إن مخازن التفكير ومراكز البحوث في إسرائيل تعمل ضمن أهداف محددة مسبقة التصميم من قبل الدولة، التي تترك لها حرية التخطيط ووضع الاستراتيجيات المناسبة، لتقدم في النهاية أكثر من رأي لأكثر من جهة، مما يثري القرار ويجعله أقرب إلى الصواب، في محاولة منها لردم الهوّة بين مراكز البحوث وتوجهاتها واستراتيجيتها من جهة، ومن جهة أخرى بين صانع القرار سواء في القطاع الحكومي أم الخاص، حتى لا تظل تصرف على بحوث يكون مآلها في النهاية الحفظ في الأدراج والملفات.

سابعاً: طرق تأثير مراكز الأبحاث على صانعي القرار

١- توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة.

٢- تأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة.

٣- توفير مكان للنقاش على مستوى رفيع.

٤- إضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات.

وهنا ترى إسرائيل أن هذه المراكز البحثية يجب أن تكون مؤسسات مستقلة بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة، وتسد فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة، وبين عالم الحكم من جهة ثانية، على النحو الآتي:

- دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي تمت بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية.

- أما في الحكومات، فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة أنفسهم عاجزين، بسبب كثرة مشاغلهم عن الابتعاد قليلا عن الشؤون اليومية؛ لإعادة النظر في المسار الأوسع للسياسة. من هنا كانت أولى مساهمات مؤسسات الفكر والرأي المساعدة على سد الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل.

ويوجد في إسرائيل عشرات المراكز البحثية والمؤسسات العلمية، موزعة على كامل الساحة السياسية الإسرائيلية، تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع.

فبعضها يركز على مجالات وظيفية محددة، أو مناطق معينة، في حين تغطي مؤسسات أخرى السياســة الخارجية بصورة عامة، مما جعلها تظهر كلاعــب ظاهر، وفي العديد من الحالات كلاعب هام في مجتمع صانعي السياسة.

ثامناً: الثوابت والأسس الفكرية والمنطلقات السياسية لمراكز الأبحاث الإسرائيلية

تعمل مراكز الأبحاث الإسرائيلية المقربة من دوائر صنع القرار وفق مجموعة الثوابت والأسس الفكرية والمنطلقات السياسية. ويمكن تقسيمها على ثلاث مجموعات رئيسة، وهي:

١- ثوابت ومنطلقات تخص المصالح القومية الإسرائيلية في العالم، على مختلف المستويات: الاقتصادية، مثل ضمان تدفق النفط وأمن خطوط المواصلات والتجارة. والسياســية، مثل ضمــان عدم ظهور قوة إقليمية تنتزع منها موقعها فــي المنطقة. والأمنية، عبر ضمان أمنها من أية تهديدات خارجية، وكذلك حماية المصالح الإســرائيلية في بلدان العالم المختلفة.

٢- العلاقات الأمريكية الإســرائيلية، والأوضاع في المنطقة العربية، ولاســيما القضية الفلســطينية ومآلاتهــا وأمن إســرائيل القومي، علــى اعتبــار أن المصالح الأمنية «لإســرائيل» فوق أي اعتبار آخر، حتــى اعتبارات العلاقات الســلمية مع البلدان العربية، ولها الحق في ملاحقة وضرب أي دولة أو جماعة أو أفراد، يمكن أن يشكلوا تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي.

٣- انطلاق عمل هذه المؤسسات البحثية والمراكز الدراسية من الثوابت والقناعات المتمثلة بأن «إسرائيل» عملاق مصرّ على المحافظة على مصالحه الإقليمية مهما كان الثمن، وله مبادئ عامة وقيم يسعى لفرضها، ولا يقبل بتعطيلها أو عرقلتها.

وترى إسرائيل أن مجالها في العمل البحثي أو ما يطلق عليه **«محاضن التفكير»**، يأتي بالتزامن مع ما تعيشــه دول العالم المنخرطة في هذا القطاع، إذ يوجد أكثر من ٤٥٠٠ مركز دراســات تفكير اســتراتيجي، نصفها أو معظمها في الولايات المتحدة، وتنتشر في دول كثيرة من العالم، بما فيها بعض دول المنطقة المحيطة بها؛ «نظراً لأهمية مثل هذه المراكز، ودورها في خدمة السياسات المحلية والإقليمية والدولية، وهي التي تهدي وتستشرف للسياسات الإسرائيلية، وتنير الطريق أمام قراراتها الداخلية والخارجية».

وترتبط هذه المراكز في إسـرائيل إما بالحكومة مباشـرة أو بشركات أو جامعات أو تكون مسـتقلة، لكنها في الإجمال تخدم سياسات الدولة ومؤسسـاتها؛ نظراً لقناعتها الأكيدة بأن القرار السياسـي والاقتصادي والاجتماعي في أي دولة لا يأتي من فراغ، بل من دراسات وتقييم الأوضاع الداخلية والخارجية، ثم يتم تأسيس مشروع قرار يتم وضعه أمام أصحاب القرارات الكبرى، وهذا ما تقوم به مراكز التفكير والدراسـات الاسـتراتيجية في إسرائيل خدمة لصاحب القرار.

ومـن خلال مراجعة السـير الذاتية للعديد من مراكز البحث الإسـرائيلية، ولاسـيما تلك المنشـغلة بالقضايا السياسية والاستراتيجية، نكتشـف بأنها عقول تفكر بشكل استراتيجي عميق في كل موضوع أو قضية، وتقدم مشـروع سياسـات مقترحاً على الجهاز التنفيذي في «إسـرائيل» مبنياً على منهجيات علمية وأسس مدروسة، وآخذاً في الاعتبار متغيرات الموقف الداخلي وتداعيات الظروف الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالموضوع، ولهذا فإن قرارات السياسـات الخارجية والدفاعية والاقتصادية في دولة كـ «إسـرائيل» لا تأتي إلا من خلال مراكز التفكير والبحث الاسـتراتيجية التي تقدم مسـودات مقترحة لمشروعات قرارات كبرى.

ولعـل أهم ما تتميز به هذه المراكز البحثية الإسـرائيلية وجودها أمام الرأي العام المحلي والعالمي، والعمل من خلال باحثين ومراكز متعاونة في سبيل بناء دراسات في موضوعات وطنية وإقليمية ودولية ذات أهمية للدولة والمجتمع، وهي خاصية تتيح لها الانفتاح والانتشار والمصداقية والتحقق المباشر، ويمكن أن تطلق بالونات اختبار لمشروعات قرارات كبرى يتم اختبار تداعياتها قبل الشروع الفعلي في تبنيها.

تاسعاً: أثر مراكز الأبحاث الإسرائيلية

يظهر الأثر الكبير لهذه المراكز في إسـرائيل من خلال تفاعل الدولة وصانع القرار معها، وغالباً ما يتنقل السياسـيون الإسرائيليون من مناصب الدولة لهذه المراكز، أو العكس، إذ يصعدون من هذه المراكز لمناصب في الدولة، ويعد ما تصدره هذه المراكز من تحليلات وتقارير رافداً مهماً لصانع القرار هناك، يوليها الكثير من العناية والاهتمام.

وأصبح لمراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية دور ريادي في قيادة الدولة، وصارت أداة لإنتاج العديد من المشاريع البحثية الإسرائيلية الفاعلة على كافة المستويات: السياسية والاقتصادية والعسكرية، وصولاً إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية؛ لأنها باتت تشكل مصدراً أساسياً للمعلومات والنصح لصناع القرار في الدولة على مختلف مستوياتهم، إذ تؤدي دوراً في صياغة الاستراتيجيات الإسرائيلية، مما جعلها بنظر بعض المتابعين بمثابة الخطوط الخلفية للحكومة ووزارتي الدفاع والخارجية، وغيرها من المؤسسات الفاعلة في توجيه الاستراتيجيات الإسرائيلية في المنطقة وحول العالم.

عاشراً: وظائف وأدوار مراكز الأبحاث الإسرائيلية

إن الدور الأساس المناط بمراكز الأبحاث الإسرائيلية يتمحور حول تحليل الواقع المعاش، انطلاقاً نحو تقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع إسرائيلي جديد، أو تطوير الواقع الحالي لها إلى مستوى أفضل بما يخدم أهدافها ومصالحها العليا وأمنها القومي، وفق مرجعيات أكاديمية راسخة، بعيداً عن الارتجالية في الأداء، أو الأحادية في النظرة والتناول، وهو ما دفع بعض المفكرين والساسة لتسمية هذه المراكز « بـ **« خزانات التفكير»**، أو **«مستودعات الأفكار»**، وهي تسمية ذات دلالة تعكس الواقع الفعلي لتأثير هذه المؤسسات الفكرية على عصب صنع القرار في إسرائيل خصوصاً، وبلدان العالم عموماً.

١- البحث العلمي المتعمّق.

٢- صنع الأفكار والاستراتيجيات.

٣- المساعدة في عملية صنع القرار وترشيده.

٤- تزويد الإدارات المتتابعة والأجهزة المختلفة بالخبراء والمختصين في كافة المجالات الاستراتيجية.

٥- تقديم المشورة والنصح لأجهزة الدولة ومؤسساتها.

٦- أوعية لتدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية لوضع وإدارة السياسة العامة للدولة.

حادي عشر: انواع المراكز البحثية الإسرائيلية

تنقسم المراكز البحثية في اسرائيل الى عدة أنواع:

١- **جامعات بلا طلاب**: مؤسسات تقدم الأبحاث الأكاديمية المتخصصة بالقضايا السياسية.

٢- **مؤسسات استشارية**: وهي المراكز التي تقدم حلولاً عملية وخطوات تنفيذية واستشارية متخصصة للتعامل مع المشكلات السياسية التي تعرض للحكومة الإسرائيلية.

٣- **مراكز ضغط سياسية**: وهي المراكز الفكرية التي تستخدم الدراسات والبحوث والوسائل الأخرى كطرق ضغط مباشر على الحكومة للتأثير على صناعة القرار السياسي فيها.

كما تنقسم فكريا وسياسياً على: مراكز **يمينية ومعتدلة**، وهناك مراكز تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، وأخرى تهتم بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع الإسرائيلي.

ثاني عشر: العلاقة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية وصناع القرار:

تتمحور العلاقة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية وصناع القرار في الجوانب الآتية:

١- اختيار مستشارين وباحثين من المراكز للعمل في الوزارات الإسرائيلية المختلفة.

٢- انتقال العاملين في الحكومة للعمل ضمن المركز البحثية.

٣- الاستفادة من الدراسات والخبرات المتوافرة لدى المراكز البحثية قبل صناعة القرار.

٤- الاستعانة بها في التأثير على الرأي العام.

٥- دفع المراكز البحثية لصياغة القضايا المستجدة بشكل يخدم الحكومة الإسرائيلية.

وعليه، فإن هذه المراكز البحثية الإسرائيلية تؤثر على صناعة القرار الإسرائيلي من خلال وسيلتين:

الأولى: التأثير المباشر على الحكومة.

الثانية: التأثير على الرأي العام، الذي يؤثر بدوره على الحكومة.

ومن أبرز الوسائل التي تتبعها المؤسسات البحثية للتأثير على صناعة قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية عمل خبراء المراكز في الحكومة: إما من خلال الانتداب المؤقت، أو اختيار رؤساء الحكومات لأعضاء هذه المراكز لشغل مناصب إدارة. ومن الوسائل الأخرى: مساعدة المرشحين في الانتخابات، نشر الدراسات والأبحاث، ودعوة صانعي القرار للمؤتمرات والملتقيات، تزويد وسائل الإعلام بخبراء في قضايا الساعة، فتح قنوات الاتصال مع الحكومة الإسرائيلية، والتطوع للعمل والإدلاء بالشهادات في لجان العمل السياسي، فضلاً عن العمل على السيطرة على المعرفة، وتمويل البرامج الوثائقية، وتقديم الخبراء من الباحثين والدارسين والمفكرين لوسائل الإعلام المحلية والعالمية، وإصدار الدوريات السياسية، وطباعة الكتب.

وهكذا حصلت الحكومة الإسرائيلية على فائدة كبيرة عند تعاملها مع الخبرات البحثية الموجودة خارج الأطر الرسمية، وبذلك شجعت هذه المراكز، ووسعت نشاطاتها في كافة المجالات التي تقع ضمن اهتمامات الدولة.

ثالث عشر: علاقة الحكومة الإسرائيلية بمراكز الأبحاث

تعد العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية مع هذه المراكز البحثية ذات طابع تعاقدي، بتعاقد وزارة حكومية مع أحد هذه المراكز للقيام ببحث في مجال معين مقابل تمويل هذا البحث مادياً، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للباحثين، مما أدى لزيادة الإنفاق الحكومي على الأبحاث.

ويمكن أن نلاحظ القواسم المشتركة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية، من حيث: توفر أدوات عمل الباحثين، وتعمل على تحسين التجهيزات اللازمة، توفر الدعم الفني واللوجستي للباحثين، توفر بنية تنظيمية وإدارية على مستوى عالٍ من المأسسة، استخدام أنظمة المعلومات والاتصالات في تسهيل البحوث العلمية، رفع كفاءة الباحثين العلمية من خلال الحرم الجامعي، وما يدور به من محاضرات وورش عمل ومؤتمرات ولقاءات علمية بشكل دوري مستمر. كما تعمل الجامعة على إيجاد آليات لربط المراكز البحثية ببعضها ضمن الاختصاص الواحد، وبين الاختصاصات المتكاملة في جامعات أُخرى، مما يسمح بعرض أفكار ومشاريع البحوث في الجامعة وجامعات أُخرى، وعدم ترك الجامعة ومراكزها البحثية تبحث كلٌّ في وادٍ.

رابع عشر: القواسم المشتركة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية

١- توفر أدوات عمل الباحثين.

٢- العمل على تحسين التجهيزات اللازمة.

٣- توفر الدعم الفني واللوجستي للباحثين.

٤- توفر بنية تنظيمية وإدارية على مستوى عالٍ من المأسسة.

٥- استخدام أنظمة المعلومات والاتصالات في تسهيل البحوث العلمية.

٦- رفــع كفاءة الباحثين العلمية من خلال الحــرم الجامعي، وما يدور به من محاضرات وورش عمل ومؤتمرات ولقاءات علمية بشكل دوري مستمر.

٧- كما تعمل الجامعة على إيجاد آليات لربط المراكز البحثية ببعضها ضمن الاختصاص الواحد، وبين الاختصاصات المتكاملة في جامعات أُخرى.

خامس عشر: أهم المراكز البحثية في الجامعات الإسرائيلية

١: **مراكز الجامعة العبرية**: ترتبط الجامعة العبرية بعشــر مؤسســات بحثية استشــراقيه تدرس شؤون العرب والفلسطينيين والعالم الإسلامي، ومنها:

أ- **معهد ترومان لدراســات الوفاق والسلام**: الذي تركز بحوثه على الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، إضافة إلى وحدة خامسة اختصت بدراسة مسائل التحديــث والتنمية. ويُعد من المراكز الأولــى للفكر الصهيوني، إذ يقدم توصيات لمتخذي القرارات في قضايا الصراع العربي - الإســرائيلي. تأسس عام ١٩٦٧، خُصص لدراسة أفكار طروحات الرئيس الأميركي الأسبق هاري ترومان؛ تقديرًا لدوره ومواقفه في خدمة إسرائيل.

ب- **معهد ليفي أشــكول**: الذي تأســيس عام ١٩٧١ وترأسه د. شلومو أفينري، وتتابع على رئاسته أكاديميون إسرائيليون بارزون، ويعمل فيه طاقم من كبار الباحثين.

٢: مراكز جامعة تل أبيب

أ- **مركز دراســات الأمن القومي:** يُعد الأشــهر بين مراكز الأبحاث الإســرائيلية، وهو مركز مُرتبط بالمؤسســتين السياسية والأمنية في تل أبيب، ويقدم الكثير من الدراسات الهامة، منها:

- دراســة هامة حــول دور المخابرات الإســرائيلية في مواجهــة المخاطر الاســتراتيجية الجديدة التي ستتعرض لها إسرائيل خلال العقد المقبل. وتعد هذه الدراســة واحدة من الكتابات القليلة التي لا تقدم فقط رؤية إســرائيلية للأخطار التقليدية وغير التقليدية التي تواجه إســرائيل، وإنما تتناول تركيبة المخابرات.

- وقدم المركز دراســة حديثة بعنوان «**الإســلام السياســي في حالة دفاع عن النفس**»، اســتنتجت أن المملكة العربية الســعودية ترى في الحركات الإسلامية الســنية وعلى رأسها الإخوان المسلمون التهديد الأكبر لاستقرار نظام الحكم فيها، وذكرت الدراسة أن إيران هي أكثر الأطراف استفادة من الموقف السعودي.

- ولحقت دراسات المركز مؤخرًا بتنظيم «داعش»، كما ذكرت دراسة حديثة أن إنجــازات «داعش» **في العراق تُعدّ تحولاً مفصليًا في تاريخ الشــرق الأوسط وتُشكّل خطرًا استراتيجيًا كبيرًا على إسرائيل.**

ب- **مركــز يافا:** وهو من أهــم مراكز الفكر الإســرائيلية المتخصصــة في المجال الاســتراتيجي والعســكري، وقد أقيم عــام ١٩٧٧، ويقوم بدراســات معمقة في الاســتراتيجيات الصهيونية والشرق أوســطية والعالمية ويرفعها لصناع القرار الصهاينة. وتضم جامعة تل أبيب أيضاً عدة مراكز بحثية تعنى بالشــؤون العربية والإسرائيلية، أبرزها: معهد «**شيلواح**» للدراســات الشرق أوسطية والأفريقية، مركز «**موشــيه ديان**»، مركز «**جافي**» للدراسات الإستراتيجية، الموصوف بـ «خزائن المعلومات الأكاديمي الرئيس» في مجال اختصاصه.

٣: مراكز جامعة حيفا

أ- **معهد الدراسات الشرق أوسطية**: ويتضمن عدة أقسام، منها:

- دراسات واقتصاد الشرق الأوسط.
- تاريخ الحكم العثماني في فلسطين، ويعني بجمع الوثائق، ودراسة الأوضاع والتطورات المنتمية لمرحلة ما قبل الانتداب البريطاني.

ب- **كذلك يعد المركز اليهودي- العربي** الأنشـــط بين الأقســـام التابعة للجامعة، وتبين قائمة المنشورات الصادرة عنه تشعباً في اهتماماته محلياً ودولياً.

٤: مراكز جامعة بار إيلان

معهد دراســـة الحركات السرية: ويتخصص بشـــكل رئيس بأجراء الأبحاث وجمـــع المعلومات الخاصة بالتنظيمات التي شـــهدتها فلســـطين في النطاقين العربي واليهودي قبل ١٩٤٨، كما تصدر سلاسل معرفية حول قضايا تاريخية وأدبية ودينية.

٥: مراكز جامعة بن غوريون

الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات: وتعمل في مجالات البحث العلمي، وتقديم المشورة للحكومة في مواضيع معينة، والاتصال مع الهيئات الدولية، ونشر الأبحاث في العلوم الإنسانية. وقد نشرت عشرات الأبحاث والمجلدات ضمن نطاق اهتمامها، بجانب «السلطة العليا للأبحاث والتنمية»، وتركز جهدها في إصدار ملخصات عن الأبحاث العلمية الإســـرائيلية، وكيفية الحصول عليها، ومســـاعدة الباحثين ومعاهد الأبحاث في رفع مســـتوى أبحاثهم. وقد هدفت جميعهـــا لإعداد المعلومات المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، ووضعها تحت تصرف الأساتذة والمثقفين الأجانب عموماً لدى زيارتهم إسرائيل.

٦: مؤسسات البحث الخاصة

هي مراكز الأبحاث الإسرائيلية المستقلة عن توجهات القائمين والداعمين لها في الأساس، حيث يتصدر هذه المراكز:

١- مركز فان لير في القدس.

٢- المركز الإسرائيلي للديمقراطية.

٣- مركز بيغن ـ السادات للبحوث الاستراتيجية.

كذلك توجد مراكز بحثية هامة وكثيرة، منها على سبيل المثال:

٤- المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة.

٥- المنظمة الإسرائيلية للعلوم والسياسة.

٦- معهد القدس لأبحاث إسرائيل يرأسه يعقوب بن سيمنطوف.

٧- مركز سويسرا لبحث النزاعات وإدارتها وتسويقها - الجامعة العبرية.

٨- معهد «ولتر ليباخ للتعايش اليهودي - العربي» جامعة تل أبيب.

٩- مركز بيرس للسلام.

١٠- مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل «كيشف».

١١- المعهد الإسرائيلي للديمقراطية «شاليم».

المحور الثالث: المداخلات والتوصيات

أولاً: المداخلات

تم بعد ذلك فتح باب النقاش للحضور، وكان أول المتكلمين (**د. سليم الجوهر**/ استشاري في مركز كربلاء للدراسات والبحوث)، وقد أشار إلى ضرورة وضع مقارنة بين ما موجود في العراق من مراكز بحثية وما موجود في إسرائيل، كما أكد على وجود لبس بين مراكز الأبحاث ومراكز الأفكار .

السيد (**علي الطالقاني**/ مؤسسة النبأ للمعلومات) تحدث عن خلوّ الورقتين البحثيتين من الإشارة إلى الجهات المانحة للمراكز البحثية، وعن تأثير الجو الديني في العراق وكربلاء - على وجه الخصوص - على جهود البحث العلمي. وهنا تداخل معه **د. خالد العرداوي** «مدير مركز الدراسات الاستراتيجية»، مذكرا إياه بأن المراكز البحثية في إسرائيل أيضا تعمل في جو ديني وتحقق النجاح.

السيد (**أحمد قاسم**/ رئاسة الوزراء) تمنى وجود شخصيات من صناع القرار في الحلقة النقاشية، وشدد على دور مراكز الأبحاث في بناء العراق، وأكد على وجوب أن تأخذ الأخيرة دورها في مخاطبة الرأي الشعبي بدلا من القنوات الإعلامية ذات الأجندات المغرضة. وهنا تداخل معه **د. خالد العرداوي**، مبيّنا له التجارب السابقة في استضافة أصحاب القرار والتي لم تجنِ ثمارها.

فيما شدد السيد (**أ. م. د. سامر مؤيد/** مركز الدراسات القانونية والدستورية/جامعة كربلاء) علـــى جملة أمور منهـــا: الارتباط بين مراكز الأبحاث والبيئات التـــي توجد فيها في النظم السياســـية المفتوحة أكبر مـــن النظم المغلقة آيديولوجيا. وفي إســـرائيل - رغم آيديولوجية النظـــام فيها - فإن تمويل المراكز يكون من قبل الجيـــش، والمراكز البحثية تتحرك ضمن ثلاثة مســـتويات: ١- صانع القرار ٢- الأكاديمي ٣- العامة. ولكن في العراق نلاحظ هناك المستوى الأكاديمي فقط.

الســـيد (**م. م.علي مراد/** مركز الدراســـات الاســـتراتيجية) أكد وجود ثلاثة نقاط لتحديد دور مراكـــز الأبحاث، الأولى: يجب توضيح دور مراكز الأبحاث حتى بالنســـبة للنخب الأكاديميـــة. الثانية: إن تجربة المراكز البحثية فـــي العراق حديثة نوعاً ما، ومع مرور الزمن أتوقع أن يرتفع شأنها. الثالثة: أما بخصوص الإعلام العراقي الرسمي، فهناك قناة - رغـــم الكوادر الكبيرة والدعم الحكومي - تعتمد في أخبارها على وكالات عالمية، حتى في نقلها للخبر الداخلي.

د. خالد العرداوي: إن هذا الكلام يؤكد رصد مراكز الأبحاث لأداء الإعلام العراقي.

الســـيد (**م. م. حســـين باسم عبد الأمير/** مركز الدراسات الاســـتراتيجية) أوضح أن مصادر تمويل المراكز البحثية مهمة لتحفيز الإبداع والطاقات الخلاقة عبر صقل مهارات الباحثين.

الســـيد (**م. د. فراس حسين علي/** رئيس قسم إدارة الأزمات - مركز الدراسات الاستراتيجية) أشار إلى أن مقارنة أنفسنا مع الخارج يجب أن توضع لها ركائز، كما يجب التركيز على صفة هذه المراكز، فهناك منها المراكز المتخصصة. فإذا أردنا إنشـــاء مركزا سنواجه صعوبة في تلك التي تتميز بالطابع السياسي، بينما ذات الطابع العلمي تكون أسهل.

فيما دعى السيد (**أ. م. د. حسن علي كاظم/** مدير مركز الدراسات القانونية - جامعة كربلاء) إلى إقامة جلســـة أخرى بحضور جميـــع المراكز البحثية لزيادة التعـــاون فيما بينها وتطوير كوادرها. وقيم د. حسن النقاط التي أوردها الباحث ميثاق العيساوي، مرجّحا عدم تحقّقها.

الســـيد (**أ. م. د.عمار جاســـم الخفاجي/** مدير مركز أبحاث البيئة والطاقة المتجددة - جامعة كربلاء) أكد أن محاولتنا في مقارنة أنفســـنا بمراكز أبحاث عالمية وإقليمية تفتقر لأمور عدة.

فعلى سبيل المثال، عندما أريد إنشاء مركز أبحاث الخليج في الإمارات، قام الشيخ زايد - قبل كل شيء - بتوفير الغطاء المالي الكامل للمشروع.

السـيد (**عبد الأمير القريشي/** مدير مركز الدراسات والبحوث - العتبة الحسينية المقدسة) أكد على أن نهوض مراكز الدراسـات يعني نهوض الدولة ذاتها. أما في العراق، فهناك اختلاف بسـبب غياب الاستراتيجية الواضحة، وأن دور الجامعة - بوصفها المنتج للأكاديميين - ليس قويا ولا بالمستوى المطلوب.

واختتم الجلسة د. خالد العرداوي، مشيرا إلى وجوب الاستمرار رغم الوضع السيء والمحبط الذي يعيشه العراق، مشبها السعي للتغيير كالسير في المستنقعات، لكن كل حركة هنا ستكشف عـن مهارة. وذكّر الحضور بما قالته باتريشـيا ديف «خبيرة التنمية البشـرية العالمية»: إن النجاح في العمل يتطلب أربع قواعد ١- كن لافتاً ٢- إبدأ ولا تتوقف ٣- كن الآن ما تريده غداً ٤- إعمل مع الكبار.

ثانياً: التوصيات

بعد النقاشـــات التي دارت خلال الحلقة النقاشية من قبل السادة الحضور وملاحظاتهم، يمكن التوصل إلى التوصيات الآتية والتي نأمل أن تجد طريقها للاهتمام والإفادة منها:

١- على مراكز الأبحاث والدراسات في العراق التواصل مع صانع القرار وإيلاء مسألة المشاركة في صنع السياســات العامة وتوفير البدائل أهمية كبيرة، وهذا ما يحتاجه صانــع القرار. كذلك لابد من التواصل مع الجمهور لتوجيه الرأي العام بالاتجاهات الصحيحة فضلا عن نشــر الوعي الثقافي والسياســي حــول التحديات التي تواجه المجتمع ووسائل التصدي لها. وهذا يتطلب الانفتاح على الإعلام والقنوات الفضائية والصحف والإذاعــات والتواصل معها، وكذلك ضخ المواد المكتوبة ومســموعة وبغزارة عبر الموقع الالكتروني للمركز ووسائل التواصل الاجتماعي.

٢- ضرورة أن تبادر مؤسســات الدولة وتشكيلاتها بدعم مراكز الأبحاث والدراسات ومساعدتها لاســتكمال متطلباتها المادية واللوجستية وفتح قنوات للتواصل مع تلك المراكز والإفادة من كوادرها المتخصصة.

٣- تشــكيل مراكز رصد منتشرة في أنحاء العراق لإعطاء صورة دقيقة وواضحة عن كافة الأمور.

٤- ضررورة اســتمرار اللقاءات والنشاطات المشتركة بين مراكز الأبحاث والدراسات لتنمية الممارسة البحثية وتبادل الخبرات فيما بينها.

٥- يجب تجاوز الروتين المعرقل لســير العمل، ومعالجة الخلل في النصوص القانونية والتنظيمات الإدارية التي تحكم عمل مراكز الأبحاث في العراق، والارتقاء بمستوى العلاقة بينها وبين صانع القرار في الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية.

٦- العمــل على تطوير مهــارة الباحثين والعاملين في المراكــز البحثية وتنمية قدراتهم المعرفية.

٧- تفعيل سياســـة الباب الدوار في العلاقة بين مؤسســـات الدولـــة العليا والمراكز البحثية في العراق من خلال تمكين العاملين في المراكز لتســـنّم المراكز القيادية في الدولة وتشجيع المســـؤولين الحاليين والسابقين على العمل في تلك المراكز؛ للجمع بين الخبرة العملية والمعرفة من جانب، والإســـهام في ترشيد صنع القرار من جانب آخر.

٨- البحـــث في إمكانية اعتماد مجلس الوزراء ومجلس النواب والحكومات المحلية في العراق على مراكز بحثية محددة لمســـاعدتها في تبـــادل الخبرة والمعلومة، وتقديم البدائل المناسبة لبناء الدولة، والتعامل مع الأزمات والمشاكل الطارئة.

٩- تشـــجيع العمل في المراكز البحثية فـــي إطار فرق بحثية متكاملة تأخذ على عاتقها دراسة وتحليل المشـــاكل والتحديات التي تواجه مؤسسات الدولة والمجتمع ووضع الحلول لها ودفعها إلى صانع القرار سواء على مستوى المحافظات أم على مستوى الحكومة الاتحادية.

١٠- تشـــجيع وســـائل الإعلام المحلية والدولية على الاهتمام بمراكز الأبحاث العراقية، وعرض نتاجاتها أمام صانع القرار والرأي العام المحلي والدولي.

الباب الثاني

التحديات الشيعية والحاجة إلى مراكز الأبحاث والدراسات*

إعداد: الأستاذ المساعد الدكتور خالد عليوي العرداوي**

يحتاج إثبات حاجة الشـيعة إلى دور مراكز الأبحاث والدراسـات تحديد التحديات التي تواجه أبناء هذه الطائفة في مطلع القرن الحادي والعشرين أولا، ومن ثم تحديد أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في مواجهة هذه التحديات ثانيا، لتكون الخلاصة إما تأكيد هذه الحاجة أو نفيها.

(*) الورقة المقدمة للحلقة النقاشية التي عقدها مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث في يوم 2016/6/2 تحت عنوان (التحديات الشيعية والحاجة لمراكز الدراسات).

(**) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء..

المحور الأول: التحديات الشيعية في مطلع القرن الحادي والعشرين

في الأوراق البحثية غالبا ما يتم التطرق إلى الأمور المهمة بطريقة مجملة دون الخوض في القضايا التفصيلية التي تترك إلى الدراسات والبحوث التخصصية اللاحقة، وهذا ما سيتم اعتماده في هذه الورقة البحثية عند الحديث عن التحديات التي تواجه شيعة العالم في الوقت الحاضر، والتي تم تحديد أكثرها إلحاحا وتأثيرا بما يأتي:

الشيعة وتحدي توزيعهم السكاني في العالم

لا يوجد اتفاق حول تحديد رقم دقيق لنسبة الشيعة في العالم، فبين من يحدد عددهم بـ ١٥٤-٢٠٠ مليون نسمة في العالم، بما يعني أنهم يشكلون ١٠-١٣٪ من سكان العالم من المسلمين(١). وبين من يحدد عددهم بأكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، بمعنى أنهم يشكلون ربع سكان العالم من المسلمين بحسب إحصائية منتدى «ليو فورم» للدين والحياة الإنجليزي لعام ٢٠١٣، التي بينت أن الشيعة ينتشرون في ١٩٨ دولة وأن عددهم في بعض الدول يكون على النحو الآتي:(٢)

اسم الدولة	عدد الشيعة فيها	اسم الدولة	عدد الشيعة فيها
إيران	أكثر من ٨٠ مليون	أفغانستان	١٥ مليون
الهند	تقريبا ٧٤ مليون	أذربيجان	١٥ مليون
باكستان	أكثر من ٤٦ مليون	السعودية	٥ مليون
تركيا	أكثر من ٣٣ مليون	مصر	٣ مليون
العراق	أكثر من ٢٦ مليون	شمال أفريقيا	٢ مليون
اليمن	١٢ مليون	غرب أفريقيا	٢ مليون

وهناك من يحدد عدد الشيعة بـ ٣٩٥ مليون نسمة، أي الربع أيضا حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠(٣).

---

(١) أنظر: الشيعة، دراسة منشورة على موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) الالكتروني على الرابط: https://ar.wikipedia.org

(٢) أنظر: عدد الشيعة في العالم يرتفع إلى أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، مقال منشور على موقع وكالة أنباء براثا الالكتروني على الرابط: www.burathanews.com

(٣) أنظر: صالح الكرباسي، كم يبلغ عدد الشيعة في العالم؟، دراسة منشورة على موقع مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية الالكتروني على الرابط: https://www.islam4u.com/ar/almojib

ومهما كان عدد الشيعة في العالم فإن نسبتهم كبيرة وتشير إلى أنهم يمثلون طائفة دينية مهمة لا يمكن تجاهلها أو إنكار وجودها. وإذا أردنا أن نضع قائمة تقريبية بالتوزيع السكاني لأبناء هذه الطائفة في دول العالم، سنكتشـف أنهم يتواجدون في معظم دول العالم إن لم يكن جميعها، كما مبين في الجدول أدناه، وهو جدول لا يسـتند إلى بيانات دقيقة وإنما إلى البيانات التي تم الجمع فيها بين ما ورد في دائرة المعارف الحسينية وفقا لدراسة الشيخ الكرباسي، مع ما ورد في موقع الموسـوعة الحرة (ويكيبيديا)؛ لأن الإحصائيات الواردة في هذين المصدرين تشكلان الأساس لمعظم التحليلات والدراسات المهتمة بمعرفة عدد الشيعة في العالم وكما يأتي:

البلد	نسبة الشيعة إلى عدد سكان البلد	البلد	نسبة الشيعة إلى عدد سكان البلد
إيران	٩٠-٩٥٪	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠-١٥٪ من عدد المسلمين في هذا البلد
باكستان	٢٦٪		
الهند	٦٪	بريطانيا	١٠-١٥٪من عدد المسلمين في هذا البلد
العراق	٦٥-٧٠٪		
اليمن	٣٥-٤٠٪	بلغاريا	١٠-١٥٪ من عدد المسلمين في هذا البلد
تركيا	١٠-١٥٪		
أذربيجان	٦٥-٧٥٪	قطر	٧,٦٪
اندونيسيا	٢,٧٪	اثيوبيا	٣٪
أفغانستان	١٩٪	الأردن	أقل من ٢٪
سوريا	٢٦-٣٠٪	اريتريا	٣٪
نيجيريا	١٠,١٧٪	افريقيا الوسطى	٢٪
السعودية	٢٠٪	ألبانيا	٠,٦٪
لبنان	٣٠-٤٥٪	بروناي	٤٪
تنزانيا	٧٪	بنغلادش	٠,٢٥٪
عمان	٤,٠٥٪	بنين	١,٥٪
الكويت	٤٠,٢٣٪	بورندي	١,٥٪
مصر	أكثر من ١٪	البوسنه والهرسك	٥٪
ألمانيا	١٠-١٥٪ من عدد المسلمين في هذا البلد	تركمانستان	١٧,٤٪
		تشاد	٢٪
البحرين	٦٥-٧٥٪	توغو	١,٥٪
طاجيكستان	٢٥-٣٥٪	تونس	٢,٥٪
الإمارات العربية المتحدة	١٠٪ من عدد المسلمين في هذا البلد	الجزائر	١,٩٨٪
		جزر القمر	٥٪

البلد	نسبة الشيعة إلى عدد سكان البلد	البلد	نسبة الشيعة إلى عدد سكان البلد
جزر المالديف	٦٪	فلسطين	٢٪
جيبوتي	١,٥٪	قرغيسان	٢٠٪
رواندا	٣٪	كازخستان	٤,٥٪
ساحل العاج	٥٪	الكاميرون	٤٪
السنغال	٧٪	كوسوفو	١٠٪
السودان	١,٨٪	ليبريا	٢,٥٪
سيراليون	٥٪	ليبيا	١,٥٪
الشيشان	١٦٪	مالي	٥٪
الصومال	١٪	ماليزيا	٥٪
الصين	١,٤٪	المغرب	٢,٩٧٪
الغابون	٢٪	مقدونيا	١٠٪
غامبيا	٥٪	ملاوي	٣٪
غانا	٢٪	موريتانيا	١,٥٪
غينيا	٥٪	موزامبيق	٤٪
غينيا بيساو	٤٪	النيجر	١٠٪

ويستدل من الإحصاءات أعلاه على ما يأتي:

١- باستثناء أربعة دول هي إيران والعراق والبحرين وأذربيجان، فإن الشيعة يشكلون في بقية الدول أقلية، سواء أكانت أقلية كبيرة لها شأن أم كانت أقلية صغيرة محدودة، وبعض هذه الدول يواجهون فيها مشكلات في التعايش السلمي مع بقية المكونات؛ لأسباب تاريخية أو سياسية يوظف الدين في كثير من الأحيان لتبريرها.

٢- إن هذه النسب في الغالب لا تصمد أمام الطعن؛ لأنها لم تعد بطريقة أكاديمية مبنية على مناهج إحصائية صحيحة، فضلا على تعمد كثير من الدول إلى عدم التطرق إلى تحديد نسب سكانها حسب انتماءاتهم الدينية أو المذهبية؛ لأسباب خاصة تحكم رؤية صانع القرار فيها، مما يخلق صعوبة بالغة في الوصول إلى إحصائيات سكانية دقيقة. وسيجد القارئ أن هناك من يشكك بهذه النسب مستغلا الضعف الأكاديمي في إعدادها، كما هو الحال في الدراسة المتحاملة التي أعدها الباحث

(حســن قطامش) تحت عنوان (حقيقة الانتشار الشيعي في العالم: دراسة حول عدد الرافضــة في العالم من المصادر الشــيعية)[٤]. لذا فالحاجــة إلى بيانات إحصائية موضوعية حول عدد الشــيعة في العالم، يتــم اختبارها بطريقة علمية منهجية يعد أمرا مفيدا جدا لأبناء هذه الطائفة؛ من أجل المطالبة بحقوقهم وحرياتهم العامة، وفي تحديد حجم حضورهم وتأثيرهم في الرأي العام المحلي والدولي.

٣- انتشــار أبناء هذه الطائفة في مســاحة جغرافية واسعة جدا تختلف في أنماطها الثقافية والحضارية، وفي لهجاتهــا ولغاتها المحلية، وفي تحديد أولوياتها ومصالحها الوطنية والقومية، مما يفرض على الشــيعة الساكنين في كل دولة خيارات متعددة للتعامل مع واقعهم كل على حدة وحسب متطلباته وظروفه.

الشيعة وتحدي الاندماج والمشاركة

إن واقع الشيعة في مطلع القرن الحادي والعشرين يجعلهم عرضة إلى نوعين من المؤثرات: الأولى مؤثــرات حضارية خارجية تفرضها ظروف العولمة بمــا تنطوي عليه من تقدم تكنلوجي قرب المســافات الجغرافية، وجعَل العالم قرية عالمية، فكسر حدود الدول وأضعَف سيطرة حكوماتها على شعوبها، ووسّع مدارك الأفراد والمجتمعات، وخلق المنافسة بل وأحيانا الصراع العالمي من أجل توفير ظروف اقتصادية وإنســانية أفضل تنتعش فيها الحقوق والحريات. والأخرى مؤثرات داخلية ناجمة عن انهيار أو تخلخل الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياســية التقليدية التي حكمت المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، ولا سيما في قارتي آسيا وافريقيا. تلك الأطر التــي كانت تفرض نوعا من الانغلاق الذاتي لمكونات اجتماعية معينة، وقبول بســيادة مكونات اجتماعية أخرى عليها ولحقب تاريخية طويلة، وهذا ما لم يعد قابلا للاســتمرار، فلا الحكومات المســتبدة بإجراءاتها الصارمة قادرة على إدامة عمل الأطر التقليدية، ولا المكونات الاجتماعية بهوياتها المحلية قابلة بدوام تلك الأطر. والحال أصبحت جميع الهويات ســواء أكانت ســائدة أم فرعية تطالب بحقوقها وحرياتها وتريد أن تكون شــريكة في السلطة والثروة والنفوذ في بلدانها. نعــم إن هذه المؤثرات تختلف في عمقها وتأثيرها من مجتمع إلى آخر، ومن فضاء جغرافي إلى آخر، إلا أنها بدأت في جميع دول العالم وستســتمر بقوة وزخم أكبر مع التقدم باتجاه المســتقبل.

---

(٤) أنظر للمزيد: حسن قطامش، حقيقة الانتشار الشيعي في العالم: دراسة حول عدد الرافضة في العالم من المصادر الشيعية، دراســة منشورة على موقع مركز التنوير للدراسات الإنســانية الالكتروني على الرابط:.http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=201030025&selected_id=-10130&page_size=5&links=true

وجود هكذا تحول في البنى الأساسية للدول لا يستثني شيعة العالم، بل إنهم في القلب منه؛ لأسباب كثيرة، مما سيتطلب من أفراد هذه الطائفة إدراك متغيرات العصر للإسراع في الخروج من عزلتهم التاريخية والاجتماعية والسياسية أولا، وامتلاك قيم ومهارات الاندماج مع الآخرين في الدول التي يعيشون فيها ثانيا. وعندما يتحقق هذا الهدف بسلاسة تحفظ حقوق وحريات الطرفين، ستبرز الحاجة إلى امتلاك المؤهلات والمهارات والآليات المناسبة للمشاركة الفاعلة في إدارة السلطة والعملية السياسية في هذه البلدان. إن كلا من الاندماج والمشاركة يشكلان تحديا حقيقيا أمام شيعة العالم لا يمكن التغاضي عنه أو نكرانه أو التقليل من قيمته، ولا سيما أن غالبيتهم يعيش في بلدان تعاني من التوتر والصراع والتأزم السياسي، ومواجهة هذا التحدي والتغلب عليه سيتطلب من الشيعة نخبة وعامة جهدا واعيا، وعملا مضنيا، وآليات تختلف من دولة إلى أخرى.

الشيعة وتحدي التجديد الثقافي الديني

إن واحدا من التحديات المهمة التي تواجه شيعة القرن الحادي والعشرين هو حاجتهم إلى «امتلاك إرادة التجديد في ثقافتهم الدينية، فالثقافة السائدة عندهم أنتجتها أزمنة ماضية، وبيئة كانت تعاني من الأزمات والقهر والضغوط، وهم اليوم يعيشون عصرا جديدا، وأصبحوا قوة مؤثرة يحسب لها حساب في محيطها، فواقعهم تغير إلى الأفضل، والعالم من حولهم تغير كثيرا، لكن مساحة واسعة من الشيعة ما زالوا يصرون على ثقافة الماضي المصبوغة بلون القهر والأسى، وتتحفظ معظم أوساطهم الدينية على محاولات التطوير والتجديد الثقافي»(٥). ونرى أن الشيعة لا يحتاجون إلى امتلاك إرادة التجديد الديني فحسب، وإنما بحاجة أيضا إلى تحديد طبيعة هذا التجديد واتجاهه. نعم هناك الكثير من المجددين الشيعة، كالمجدد الشيرازي الأول والثاني وغيرهم، لكن هذا التجديد مشكلته أنه بقي فرديا ينهض به أفراد معدودون، ولم يتحول إلى نشاط مؤسسي، قادر على خلق موجة تجديدية تنهي حالة الجمود الثقافي العامة وتحولها إلى حركة ثقافية شاملة تستطيع في النهاية امتلاك القدرة على القيادة الثقافية المنتجة للنموذج الجذاب الذي يلتف حوله الجميع أو على الأقل الأغلبية، فبقي النموذج في عيون الشيعة أسير التاريخ، والتجديد الثقافي الديني فرديا ينتهي بنهاية حياة المجدد. إن التغلب على هذا التحدي يعد من الأولويات لأي

(٥) لقاء صحفي مع الشيخ حسن الصفار منشور على موقعه الالكتروني على الرابط:http://www.saffar.org

حالة نهوض شيعية في الوقت الحاضر، ويرتكز عليه أي دور مؤثر لهذه الطائفة في بناء البلدان التي تعيش فيها، وفي المشاركة الفاعلة في بناء حضارة إنسانية متجددة ومتطورة ومندفعة بقوة إلى الأمام.

الشيعة وتحدي القيادة

لقد أثبتت الأحداث في إيران والعراق وسوريا واليمن والبحرين والسعودية ولبنان أن الشيعة في الوقت الذي يعانون فيه من مشكلة المواقف المعادية غير المبررة وغير المحسوبة من بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، فإنهم في الوقت نفسه، وبدرجة لا تقل في الأهمية - إن لم يكن أعلى - يعانون من مشكلة القيادة (لقد أطلقت على هذه المشكلة في إحدى مقالاتي اسم الخطر من الداخل)، فالقيادات الشيعية في كثير من الأحيان إما تكون منقسمة ومتصارعة فيما بينها، وإما تكون ضعيفة وغير كفوءة ولا تمتلك رؤية استراتيجية لإدارة العمل السياسي، بما يناسب ظروف وحاجات البلد الذي تتواجد فيه، فكانت النتيجة - وخاصة في العراق - إنتاج بعض القيادات الشيعية السياسية الهزيلة والفاشلة والمتورطة في ملفات فساد إداري ومالي كبيرة، وهذا الأمر انعكس سلبا على رؤية أبناء هذه الطائفة لقياداتهم السياسية التي شعروا أنها ليست مؤهلة لتحمل المسؤولية، كما انعكس سلبا على رؤية أبناء الأديان والطوائف الأخرى للدور الشيعي في بناء الدولة. لقد حصل ما حصل، وبالطريقة التي رآها الجميع - وتشمل هذه الحقيقة معظم قيادات الإسلام السياسي في الوقت الحاضر ولا تقتصر على القيادات الشيعية - لأن معظم القيادات لم تمر بالفلاتر المناسبة لإعدادها وتأهيلها، بل جاء أغلبها إلى السلطة فجأة وبآلية لم تكن متوقعة، ولم يحسب فيها حساب اليوم التالي لمسك السلطة، فكان الأداء الضعيف قرين الإعداد الضعيف للقيادة، وعدم استعانتها في كثير من الأحيان بالمؤسسات الاستشارية المناسبة لمساعدتها لحل مشاكلها وإعداد برامجها.

خلاصة القول في هذا التحدي هي: إنه لا نجاح سياسي بلا قيادة حقيقية صالحة ومؤهلة للنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ولا وجود لمثل هذه القيادة بدون وجود المؤسسات المناسبة لإعدادها وتقديمها إلى المجتمع.

تحديات أخرى

في حلقة نقاشـــية نظمها مركز الإمام الشيرازي للدراســـات والبحوث في مدينة كربلاء المقدســـة، واستضاف فيها أستاذ الفكر السياسي في جامعة بغداد (الدكتور غسان السعد) نجد أن الأخير حدد تحديات أخرى تواجه شيعة العالم هي:[٦]

- غياب الأنموذج الحضاري والإنســـاني الشيعي في مجال العدالة العامة وإدارة الدولة وتطوير العلوم والصناعة والتكنلوجيا؛ لينافس النماذج الفكرية والحضارية الأخـــرى. ونعتقد أن إيجاد هذا الأنموذج يقترن بخلـــق التجديد الثقافي الديني، ونقله من إطار الأفراد إلى إطار المؤسســـات الكفـــوءة التي لديها القابلية على التجديد والاستمرار.

- احتدام المواجهة الفكرية والسياســـية والأمنية والاقتصادية بين الشـــيعة ومحيطهم السني؛ لأسباب ليس هنا مجال الخوض فيها. وقطعا ظروف الصراع تقتضي إيجاد الآليات المناسبة لحسمها بشكل آمن يحفظ السلم والأمن الاجتماعيين والدوليين.

- الصراع الشـــيعي - الشيعي، وقد سبق أن ربطنا وجود هذا الصراع بتحدي القيادة داخل المجتمعات الشيعية.

- البعد الوطنـــي، المرتبط بالخصوصية الوطنية للمواطن الشـــيعي في البلدان التي يتواجـــد فيها، وهذه حقيقة ناجمة عن طبيعة التوزيع الجغرافي للشـــيعة في العالم، وعدم امتلاكهم - باستثناء إيران - لانسجام ثقافي تام في دولة واحدة تحتويهم.

- غياب الهياكل المؤسسية العملية للتنسيق الشيعي على المستوى العالمي.

- غياب الاستراتيجية الخارجية الفعالة في أبراز القضايا الشيعية على المستوى الدولي، المقتـــرن بالعداء غير المبرر للولايات المتحـــدة الأمريكية. ونعتقد أن هذا التحدي يقترن بتحدٍّ أكبر، هو غياب الرؤية الاســـتراتيجية للشيعة في إدارة الدولة والحكم، ورسم ملامح العلاقة مع الآخر، وتحديد ثوابت العلاقات الوطنية والدولية.

---

(٦) أنظر للمزيد: الشيعة في ظل النظام العالمي الجديد: الفرص والتحديات، حلقة نقاشية نظمها مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٣ ونشر وقائعها على الرابط:http://www.annabaa.org

المحور الثاني: ماهية مراكز الأبحاث والدراسات

لا يمكن إدراك قيمة مؤسسة ما إلا بعد الإحاطة بها؛ لمعرفة أهميتها والأدوار التي تضطلع بها، وهذا هو الحال مع مراكز الأبحاث والدراسات، لذا ستعمل الصفحات القادمة على تقديم بيان مختصر بكنه وأهمية هذا المؤسسات في الحياة المعرفية وبيئة صنع القرار المعاصرة.

تعريف مراكز الأبحاث والدراسات

نتفق في هذه الورقة مع الباحث (خالد وليد محمود) في دراسته القيمة الموسومة (دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر) المنشورة من قبل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والتي يرى فيها أن هناك غموضا يحيط بتعريف مراكز الأبحاث والدراسات؛ لأن «تعريف هذه المراكز ما يزال محلّ خلاف؛ نظرا إلى أن معظم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث، لا تعد نفسها من صنف الثينك تانك في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية، لذا يبقى هذا المفهوم فضفاضا، ويحمل أكثر من تعريف؛ بسبب كثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط به، والأبعاد التي تكتنفه»[٧]. إلا أن غموض التعريف لم يمنع من تقديم تعاريف محددة لهذه المؤسسات البحثية المهمة، فعرفتها مؤسسة راند للأبحاث بأنها «تلك الجامعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنلوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية»[٨]، وعرفها (هوارد ج وياردا) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا والباحث في مركز ودرو ويلسون في واشنطن بأنها «مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتجا وهو الأبحاث. هدفها الرئيس البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية، كذلك لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها»[٩]. كما تعرف هذه المراكز بأنها: «تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة

---

(٧) خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على الرابط:www.dohainstitute.org

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناءًا على هذه المقترحات في مجالات مختلفة»[١٠]. أو هي «جامعات بلا طلاب، أبحاثها الأكاديمية عالية الجودة، هدفها بيان العواقب المحتملة لاتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية»[١١]. وإن الصلة التي تربط بين مراكز الأبحاث والدراسات والمسؤولين وصناع القرار، جعلت البعض يصفها بأنها نوادي نصف سياسية ونصف أكاديمية[١٢].

يستدل من هذه التعاريف على خصوصية مراكز الأبحاث والدراسات؛ لكونها مؤسسات تجمع بين الخبرة، والمهارة، وخصوصية الدور الذي يجعل المجتمعات المتقدمة بأفرادها ومؤسساتها وصانعي القرار فيها لا يستغنون عن وجودها.

التوزيع العالمي لمراكز الأبحاث والدراسات

يمكن توضيح طبيعة التوزيع العالمي لمراكز الأبحاث والدراسات من خلال الجداول الآتية:[١٣]

عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام٢٠١١

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث	نسبة المراكز إلى المجموع الكلي في العالم
افريقيا	٥٥٠	٨٪
آسيا	١١٩٨	١٨٪
أوروبا	١٧٩٥	٢٧٪
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٢٢	١١٪
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٣٢٩	٦٪
أمريكا الشمالية	١٩١٢	٢٩٪
أوقيانوسيا	٣٩	١٪
المجموع	٦٥٤٥	١٠٠

(١٠) نيلي كمال الأمير، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الآخر: دراسة لحالة مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع الالكتروني:www.iugaza.edu.ps

(١١) أنظر: هاشم حسن حسين الشهواني، أهمية مراكز الأبحاث، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع الالكتروني: www.elections.akhbarak.net

(١٢) أحمد فرحات، مراكز الفكر والبحوث في العالم بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت)على الموقع الالكتروني:www.main.omandaily.com

(١٣) ستكون بيانات العام ٢٠١١ منقولة عن خالد وليد محمود، مصدر سابق. أما بيانات العام ٢٠١٥ فمنقولة عن:James.G.McGann .Global Go To Think Tank Index Report. University of Pennsylvania, Scholarly Commons, http://repository.upenn.edu/think_tanks/١٠

عدد مراكز الأبحاث في بعض دول العالم التي فيها العدد الأكبر من المراكز عام ٢٠١١

تسلسل الدول حسب عدد المراكز	اسم الدولة	عدد مراكز الأبحاث
١	الولايات المتحدة	١٨١٥
٢	الصين	٤٢٥
٣	الهند	٢٩٢
٤	المملكة المتحدة	٢٨٦
٥	ألمانيا	١٩٤
٦	فرنسا	١٧٦
٧	الأرجنتين	١٣٧
٨	روسيا	١١٢
٩	اليابان	١٠٣
١٠	كندا	٩٧
١١	إيطاليا	٩٠
١٢	افريقيا الجنوبية	٨٥
١٣	البرازيل	٨٢
١٤	سويسرا	٦٦
١٥	السويد	٦٥
١٦	المكسيك	٦٠
١٧	هولندا	٥٧
١٨	إسبانيا	٥٥
١٩	رومانيا	٥٤
٢٠	إسرائيل	٥٤
٢١	كينيا	٥٣
٢٢	تايوان	٥٢
٢٣	بلجيكا	٥٢
٢٤	بوليفيا	٥١
٢٥	أوكرانيا	٤٧

عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام ٢٠١٥

وبناء على هذه الأعداد، يكون تحديد نسب المراكز البحثية جغرافيا بين قارات العالم بالشكل الآتي:

عدد مراكز الأبحاث في بعض دول العالم التي فيها العدد الأكبر من المراكز عام ٢٠١٥

تسلسل الدول حسب عدد المراكز	اسم الدولة	عدد المراكز البحثية	تسلسل الدول حسب عدد المراكز	اسم الدولة	عدد المراكز البحثية
١	الولايات المتحدة	١٨٣٥	١٣	جنوب افريقيا	٨٦
٢	الصين	٤٣٥	١٤	السويد	٧٧
٣	المملكة المتحدة	٢٨٨	١٥	سويسرا	٧٣
٤	الهند	٢٨٠	١٦	أستراليا	٦٣
٥	ألمانيا	١٩٥	١٧	المكسيك	٦١
٦	فرنسا	١٨٠	١٨	إيران	٥٩
٧	الأرجنتين	١٣٨	١٩	بوليفيا	٥٩
٨	روسيا	١٢٢	٢٠	إسرائيل	٥٨
٩	اليابان	١٠٩	٢١	هولندا	٥٨
١٠	كندا	٩٩	٢٢	إسبانيا	٥٥
١١	إيطاليا	٩٧	٢٣	رومانيا	٥٤
١٢	البرازيل	٨٩	٢٤	كينيا	٥٣
			٢٥	بلجيكا	٥٣

ويتضح من خلال هذه الجداول ما يأتي:

١- استمرار التزايد في عدد مراكز الأبحاث والدراسات على مستوى العالم، فقد كان العدد الكلي للمراكز عام ٢٠١١ هو (٦٥٤٥) مركزا، فقفز إلى (٦٨٤٦) مركزا عام ٢٠١٥، مما يدل على استمرار تصاعد الحاجة إلى وجود هذه المؤسسات في العالم المعاصر.

٢- إن العـــدد الأكبر من هذه المراكز يتواجد في الدول المتقدمة في الترتيب العالمي لدول العالـــم، مما يدل على أن هذه المراكز تمثل مؤسســـات معرفية يرتبط وجودها بالتقدم العلمي والازدهار الحضاري.

٣- إن وجـــود العدد الكبير مـــن المراكز البحثية يعد دليلا على تقـــدم الدولة وزيادة ثقلها الإقليمـــي والدولي، والدليل على ذلك أن زيادة وتوســـع النفوذ الإيراني إقليميا ودوليا ترافـــق مع زيادة عدد مراكزها البحثية، فنجد أن إيـــران كانت غائبة عن قائمة الدول الخمس والعشـــرين الأولى في عدد المراكز البحثيـــة عام ٢٠١١، ولكنها تقدمت بقوة لتحتـــل المرتبة ١٨ عام ٢٠١٥ مع امتلاكها لعدد إجمالي من المراكز البحثية بلغ ٥٩ مركزا، وهذا مؤشر طيب على تقدم هذه الدولة واتساع تأثيرها.

أهمية مراكز الأبحاث والدراسات

تتضـــح أهمية هذه المراكز من الأدوار المهمة التي تقوم بها في الوقت الحاضر، وهذه الأدوار يمكن إجمالها بما يأتي:(١٤)

١- إجراء الأبحاث والدراســـات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشـــكلات والقضايا الســـاخنة التي تواجه السياســـات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز

---

(١٤)تم تحديد هذه الأدوار لمراكز الأبحاث والدراسات من خلال الاعتماد على المصادر الآتية:

خالد وليد محمود، مصدر سابق.

خالد عليوي العرداوي، تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، دراسة منشورة على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية الالكتروني على الرابط:www.fcdrs.com

حســـين علاوي خليفة، مراكز الدراســـات وأثرها في إدارة الاستراتيجية الإقليمية: دراســـة في برنامج الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي، بحث منشـــور على الشـــبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الرابط: www.iasj.net

دور مراكز الأبحاث والدراســـات في صنع القرار السياســـي: إيران أنموذجا، بحث منشـــور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيـــت)علـــى الرابـــط:http://rawabetcenter.com/archives/١١٨٩٣

الأبحاث في المجتمعات الغربية دورا ثانويا، وإنما بات دورا أساسيا في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار.

٢- دعـــم صناع القرار؛ إذ إن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضح له السياســـات، ويفصل له القضايا بشـــكل علمي دقيق. وربما عدت المراكز البحثية هيئات استشـــارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي أو الأهلي؛ لأن مراكز الأبحاث يمكنها أن تقوم بما يأتي:

- تحديد الأولويات، ومن شـــأن ذلك أن يوجه الاهتمام إلى موضوعات معينة في السياســـة العامة كالتعليم أو الصحة أو غيرها، فالمراكز البحثية تحدد أولويات التنمية في المجتمع، وتلفت انتباه صانع القرار لها، وتعمل على توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية التي تواجهها التنمية المحلية والدولية. كما تسهم في إعادة اكتشـــاف الطاقات والموارد الجلية والكامنة، وهذا بدوره سيســـاعد على اكتشاف مسارات جديدة من أجل تنمية سريعة ومتواصلة.

- اقتـــراح البدائل وطرح الخيـــارات، من خلال طـــرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

- تحديد الكلف العائدة لكل بديل، وتحديد المكاسب المتوقعة من كل بديل.

٣- تقديم الاستشـــارات والإرشـــادات لصانع القرار حول المستجدات العاجلة أو الفورية، ولاسيما القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة، وسرعة اتخاذ القرار، وذلك بما توفره من النصائح العملية والبحوث العلمية والتطبيقية واستطلاعات الرأي العام، وبما تملكه من قاعدة بيانات يرجع إليها المسؤولون وصناع القرار كل ما دعت إليه الحاجة.

٤- لعب دور القناة الإعلامية للمسؤولين الكبار، عندما يعتمدون على بعض مراكز الأبحاث المقربة في إرسال رسائل استباقية أو تعابير فورية أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة إلى بعض الأطراف حول قضايا أو أزمات معينة.

٥- إشـــاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايـــا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاســـتدلال، ورعاية المبدعين واكتشـــافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في

البحث والتأليف والكتابة، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور، فضلا على تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، وتطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته، بما يتوافق مع احتياجات الدولة والمجتمع والأفراد. كما تقوم هذه المراكز بمتابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى، خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص.

٦- قدرة مراكز الأبحاث على القيام بالمسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام التي توفر بيانات ومعلومات ميدانية عن الموضوعات والقضايا المطروحة، ومواقف الرأي العام اتجاه الحلول المتاحة، والتعرف على اتجاهات الرأي العام ومواقفه بعد إعلان الاستراتيجيات والسياسات العامة وتنفيذها، بما يتيح لصناع ومتخذي القرار إدراك نقاط الضعف ومعالجتها بصورة فورية.

٧- القيام بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ للمشاركة في التوصل إلى حلول واقعية للقضايا المثارة. كما تدخل المراكز كطرف توفيقي بين الأطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة؛ لتقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسة معينة. فضلا على كونها قناة اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين كبار صناع القرار في الدولة وبعض الأطراف الخارجية؛ لمعرفة مواقفها، وطروحاتها، وآرائها السياسية، وطبيعة أدوارها واهتماماتها، من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الأطراف إلى الندوات والمؤتمرات التي تعقد بعناية في هذه المراكز.

٨- اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها، إذ تؤدي مراكز الدراسات الاستراتيجية وظائف الإنذار المبكر، والاستعداد المبكر للمستقبل، للتحكم فيه أو على الأقل المشاركة في صنعه، فهذه المراكز تمثل مجسات للاستشعار المبكر، واستقراء المستقبل، وتلعب دورا مهما في عملية التخطيط الاستراتيجي المستقبلي.

٩- مرافقة خبراء مراكز الأبحاث والدراسات للوفود الرسمية كخبراء في القضايا التي تكون محل نقاش وتفاوض.

١٠- ممارسة دبلوماسية المسار الثاني أو الموازي - وزارة الخارجية تلعب دور المسار الأول - من خلال إرســـال بعض خبراء المراكز من قبل مؤسســـات حكومية معينة للتفاوض بشأن قضايا محددة، كما حصل في اتفاقية أوسلو، عندما قام تيد لارسون (رئيس معهد أبحاث السلام) في أوسلو بترتيب عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكما حصل في قضية جنوب السودان من خلال الدور الذي لعبه جيمي كارتر، وغيرها من القضايا الدولية.

١١- توفير المواهب والمهارات الإدارية من خلال سياسة الباب الدوار بين المراكز البحثية والمناصـــب العليا في الدولة، ففي كثير من الأحيـــان يتم اختيار بعض خبراء المراكز للعمـــل في المناصب العليا. والعكـــس صحيح، فكثير من المســـؤولين عندما يتركون مناصبهم يذهبون للعمل في المراكز كخبراء أو باحثين أو مستشـــارين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢- تقوم المراكز بدور مهم في عملية تشكيل الرأي العام؛ بسبب دورها المعرفي، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة.

كيف تسهم مراكز الأبحاث والدراسات في مواجهة التحديات الشيعية

بعد أن تحددت التحديات الكبرى التي تواجه شـــيعة القرن الحادي والعشـــرين، وتحددت ماهيّة مراكز الأبحاث والدراســـات، يمكن القول أن الشـــيعة بحاجة ماســـة لتفعيل وتوسيع عمل هذه المراكز؛ لأن هذه المؤسسات يمكنها أن تحقق لهم ما يأتي:

- توفير قاعدة بيانات دقيقة وموثوق بها إلى حد ما بأعداد الشيعة وتوزيعهم الجغرافي في دول العالم المختلفة، وطبيعة المشاكل والصعوبات التي يعانون منها في كل بلد، ومن شـــأن هذه البيانات أن تكون مفيدة جـــدا في بيان حجم التأثير الدولي والمحلي لأبناء هذه الطائفة، وتحديد السبل الكفيلة بحماية حقوقهم وحرياتهم من الانتهاك من أي جهة كانت.

- تلعب المراكز دورا مهما في المســـاعدة على مجابهة تحدي الاندماج والمشاركة؛ لما ستوفره من خيارات متعددة للتعامل مع هذا التحدي، ولما توفره من قناة اتصال وســـاحة تفاوض هادئة تسمح بتجاوز التشـــنجات والمواقف السياسية والاجتماعية

المتعصبة، لترسم رؤية سياسية مستقبلية تسمح بإعادة تشكيل الدول والحكومات بما يتوافق مع مصالح جميع مكوناتها، لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام المجتمعي.

- إن البيئة البحثية الاستدلالية، والنزعة العلمية التطبيقية، والتركيز المعرفي عالي الجودة، والحرية والاستقلالية العالية في طرح الأفكار والآراء داخل المراكز البحثية، سيسمح لهذا المؤسسات أن تلعب دورا مهما في عملية التجديد الثقافي الديني وبما يتناسب مع حاجات ومتطلبات العصر، في إطار مؤسساتي يضمن التجديد والاستمرارية. إن عملية التجديد هذه تمثل أساسا مهما في عملية الانطلاق الآمن والمؤثر للشيعة نحو المستقبل، ولا يمكنهم الإسهام الفاعل في عملية صناعة مستقبلهم الأفضل بدونها.

- عقلنة القيادات، وترشيد قراراتها، وإنتاج القيادات وضمان كفاءتها من الأمور المهمة التي سبق أن بيّنا حاجة الشيعة إليها، وهذا ما يمكن لمراكز البحوث والدراسات أن تقوم به، إذا توفرت الإرادة السياسية لصناع القرار الشيعي في إحداث فرق في المجتمعات التي يحكمونها أو يتشاركون الحكم فيها.

- التأثير على الرأي العام المحلي أو الدولي أو إعادة توجيهه باتجاه خدمة القضايا الشيعية، من الأمور المهمة التي تقوم بها مراكز الأبحاث والدراسات، وشيعة اليوم بحاجة إلى ذلك لنفي صفة التعصب والتطرف عنهم، أو للتخلص من ضغط المتعصبين والمتطرفين، أو للمشاركة الفاعلة في بناء دولهم وحضارتهم الإنسانية.

- تغليب الفعل الاجتماعي العقلاني - القيمي على الفعل الاجتماعي التقليدي - العاطفي، من المرتكزات المهمة لإعادة بناء الإنسان والمجتمع الشيعي، وهذا يمكن أن يتحقق عندما تسود لغة البحث العلمي، والاستعداد للحوار والتفاوض، وإدراك خيارات الحاضر والمستقبل، والبدائل المتاحة للوصول الآمن للأهداف. ويمكن لكل ذلك أن يتحقق من خلال احترام دور وقيمة مراكز الأبحاث والدراسات.

المحور الثالث: التوصيات

إن أبرز التوصيات التي يمكن أن تخرج بها هذه الورقة البحثية هي:

١- الحديث عن حاجة الشـيعة وغيرهم من أبناء مجتمعاتنا الإسلامية إلى تأسيس مراكز أبحاث ودراسات لا يدخل في باب الترف الفكري لكاتب ما، بل هو حاجة استراتيجية تحتمها طبيعة التحولات والتحديات التي يشهدها عالمنا المعاصر، ولا يمكن الاستغناء عن وجودها في أي مجتمع يروم امتلاك ناصية التقدم والإبداع والتميز.

٢- لا يمكن لهذه المراكز أن تلعب دورها المطلوب مع وجود سـلطة أو جهات سياسـية واجتماعيـة تخنق حريتها، وتجفف منابع قوتها الفكريـة والمادية، أو لا تقدّر منتجها المعرفي، ودورها الاستشـاري. فالمطلوب ليس تأسيس مراكز بحثية فحسب، بل أن تكون هذه المراكز مؤهلة في بنيتها التحتية، ومحترما دورها من قبل مجتمعها وصانع القرار في الدول التي تعمل فيها.

٣- تلعب المرجعيات الدينية الشـيعية في الوقـت الحاضر دورا مهما وخطيرا في حماية وتطوير الوجود الشـيعي يكاد يفوق دور الحكومات، فهي التي تمسـك بزمام القيادة الروحية وغالبا السياسـية لمجتمعها الشـيعي. وانطلاقا من هذه الحقيقة، تتحمل هذه المرجعيات مسؤولية كبيرة في دفع أبناء طائفتها إلى اتخاذ المسارات الصحيحة لتفعيل دورهم الحضاري والإنساني، ومن هذه المسارات تشجيعهم على تأسيس مراكز قوية للأبحاث والدراسـات، يتم تقديم الدعم الكامل لهـا - ماديا ومعنويا - لتأكيد حضورها المعرفي، والاسـتفادة منها عند اتخاذ بعض المواقـف المرجعية، فضلا على معالجة القضايا والتحديات الملحة.

ختاما، نقول: **إن السفينة التي يتركها أهلها عرضة لتحكم الريح، سرعان ما تتلاطمها الأمـــواج وتقذفها في مســـارات خاطئة أو تمزقها وتغرق من فيها. أما الســـفينة التي يتحكـــم أهلها في حركتها، فيتحســـبون للأخطار قبل وقوعهـــا، ويذللون العقبات التي تعترض مســـيرها، غالبا ما يكون مصيرها النجاة والوصول إلى مقصدها. والمعنى أن من يريد أن يكون له شـــأن في عالم اليوم، عليه أن يمتلك الأدوات المناســـبة لتصدر المشهد فيه، فالبديل ليس لصالحه في مطلق الأحوال.**

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع المركز على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

طبعت بمطبعة جامعة كربلاء

تموز - يوليو 2016